

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الخميس ٩ محرم سنة ١٣١٦ الموافق ١٦ آب سنة ١٩٥٦ العدد ١٢٨٩

الشمس

صحيفة

١٨٦٧ - ١٨٦٩

١٨٧٠

١٨٧١

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٦ « نظام القضاة القصرين »
قرار رقم (١١) « صادر عن الديوان الخاص »
قوات الرسوم القياسية لتكوين الهاتف والخدمات الأخرى

٧٧١

مطبعة الأردن . عمان

هكذا من أهل

نخبة الحسين لله ملك الأردن المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٤
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٦

نظام القناصل الفخريين

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام القناصل الفخريين لسنة ١٩٥٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :
- المادة ٢ - تنشأ القنصليات الفخرية للمملكة بقرار يتخذه مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير الخارجية .
- المادة ٣ - يعين القناصل الفخريون بقرار من مجلس الوزراء وينتقون من الاردنيين المقيمين في البلد الذي تنشأ فيه القنصلية او من العرب أو من الاجانب اذا تميز وجود الاردنيين أو العرب اللاتنين لهذا المنصب ، على ان تتوفر في هؤلاء جميعا الشروط المنصوص عليها في المادة (٨) .
- المادة ٤ - تحدد منطقة اختصاص القنصلية الفخرية في قرار احداثها .
- المادة ٥ - يقسم القناصل الفخريون امام وزير الخارجية القسم الذي يؤديه القناصل المساكين واذ تميز ذلك فيقسمونه امام رئيس البعثة السياسية المرتبطين بها او امام اقرب بعثة سياسية اليهم :
- المادة ٦ - تبلغ وزارة الخارجية قرار تعيين القنصل الفخري الى البعثة السياسية الاردنية ذات العلاقة أو الى الجهات المختصة مباشرة لتعمل على استصدار البراءة القنصلية (EXEQUATUR) حسب الانظمة المحلية المعمول بها :
- المادة ٧ - تحمل القنصليات الفخرية شعار المملكة الاردنية الهاشمية :
- المادة ٨ - يشترط ان تتوفر في القنصل الفخري الشروط التالية :-
- أ - ان يكون على جانب مناسب من الثقافة العامة .
 - ب - ان يتقن لغة البلد الذي تنشأ فيه القنصلية .
 - ج - ان يكون قد انقضى على اقامته في هذا البلد مدة لا تقل عن خمس سنوات .
 - د - ان يكون من ذوي المكانة المرموقة وحائزا على ثقة الاردنيين المقيمين في منطقة اختصاص القنصلية :
- المادة ٩ - تربط القنصلية الفخرية بالبعثة السياسية الاردنية او القنصلية الملكية الكائنة في منطقة اختصاصها فان لم توجد فبأقرب بعثة سياسية خارج منطقة اختصاصها او ترتبط مباشرة بوزارة الخارجية حسب نص القرار الذي يصدره مجلس الوزراء بانشاءها .

- المادة ١٠ - للبعثة السياسية الاردنية التي ترتبط بها القنصلية الفخرية حق الاشراف على اعمالها ويترتب على البعثة السياسية المذكورة ان تزود هذه القنصلية بما يلي :
- أ - الانظمة والتمايات التي لها علاقة باعمالها وبجميع الوثائق والنشرات التي تحتاج اليها في ممارسة اعمالها .
 - ب - بالاختتام والسجلات والتماذج الرسمية الضرورية لها :
- المادة ١١ - يقوم القناصل الفخريون بالاعمال التالية :
- أ - تمثيل المملكة في المناسبات الرسمية :
 - ب - الدعاية للاردن ادبيا واقتصاديا لدى الاشخاص والمؤسسات والاطراف التجارية والاقتصادية .
 - ج - امداد المعونة للاردنيين المقيمين في منطقة اختصاصهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم .
 - د - مراقبة الحركة التجارية والصناعية في منطقة اختصاصهم .
 - هـ - تصديق الاختام والوثائق المحلية والقوانين وشهادات منشأ البضاعة والوثائق التجارية الاخرى .
 - و - منح السمات :
 - ز - تمديد الجوازات وتغييرها .
- المادة ١٢ - لا يجوز للقناصل الفخريين منح جوازات السفر او القيام بوليفة كاتب العدل الا بصريح من وزارة الخارجية او بطريق الوساطة اي انهم يتفقون على المطالبات المتعلقة بها من اصحابها ويحاولونها على المرجع المرتبطين به لانجازها
- المادة ١٣ - يرسل القنصل الفخري كل شهر تقريرا مفصلا عن نشاط القنصلية واعمالها الى البعثة المرتبط بها او الى وزارة الخارجية في حال عدم وجود بعثة كما يرسل ايضا تقارير سياسية واقتصادية ذات اهمية خاصة بالمملكة
- المادة ١٤ - ترسل البعثة السياسية الاردنية التي ترتبط بها القنصلية الفخرية تقريرا الى وزارة الخارجية كل ثلاثة اشهر بالاعمال التي قامت بها القنصلية الفخرية والخدمات التي قدمت للاردنيين ومبلغ نشاطها وسير اعمالها
- المادة ١٥ - فيما عدا الامتيازات التي تعترف بها القوانين الدولية والعرف الدولي للقناصل الفخريين يخضع هؤلاء لقوانين وانظمة الدولة التي يعملون فيها
- المادة ١٦ - يحدد القنصل الفخري اوقات العمل في القنصلية الفخرية وتعتبر الاعياد الاردنية الدينية والقومية ايام عطلة رسمية
- المادة ١٧ - يقوم القنصل الفخري باعداد السجلات اللازمة للبريد وحفظ الوثائق وفق الترتيب المعمول به في البعثات السياسية الاردنية ووفق التعليمات الادارية التي تعميمها وزارة الخارجية وتكون جميع هذه السجلات والاضمارات والاختام والطوايع ملكا للحكومة الاردنية ولا يجوز التصرف بها في الامور والاعمال الشخصية
- المادة ١٨ - يتحمل القنصل الفخري جميع النفقات القنصلية من اجور مكتب وكتبة وقواصين واذنه ونفقات ومادب وحفلات ادارية اخرى وعلى وزارة الخارجية ان تزود القنصليات الفخرية بالسجلات والوثائق الرسمية والاختام
- المادة ١٩ - لا يتقاضى القنصل الفخري اي راتب او تعويض لقاء قيامه باعماله .

هكذا من أهل

المادة ٢٠ - تزود القناصل الفخرية بالطوابع القنصلية والواردات وتسجل قيمتها سلفة باسم القنصل الفخري وتسدد هذه السلفة من قيمة الطوابع المصروفة او المبيعة وفق الترتيب المتبع في البعثات المسلكية .
يجب على القنصل الفخري ان يقدم كفالة مالية او مصرفية بمبلغ مائتي دينار اردني او ما يعادلها بالعملة الاجنبية لقاء السلفة التي تسلم اليه من الطوابع :

المادة ٢١ - يتم إلغاء القنصلية الفخرية وانهاء خدمات القناصل الفخريين بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الخارجية دون ان يكون للقناصل الفخريين حق المطالبة بأي تعويض ، وتقوم البعثة السياسية الاردنية التي يرتبط بها القناصل الفخريون بهد تبليغهم قرار الالغاء او انتهاء خدمتهم - او وزارة الخارجية عند عدم وجودهم - ابلاغ السلطة المحلية قرار الالغاء او انتهاء خدمة القنصل الفخري .

المادة ٢٢ - عند وفاة القنصل الفخري او انتهاء خدمته او إلغاء القنصلية تكلف وزارة الخارجية احد الموظفين في البعثة السياسية الاردنية التي ترتبط بها القنصلية الفخرية او في اقرب بعثة اليها باستلام وثائق القنصلية الفخرية وحفظها وانهاؤها وطوابعها وادواها وكل ما يخص الحكومة وينظم بذلك محضر على خمس نسخ تحتفظ البعثة ذات العلاقة بنسخة منه ويحتفظ القنصل الفخري ذو العلاقة او ورثته بنسخة ثانية وترسل ثلاث نسخ الى وزارة الخارجية .

المادة ٢٣ - في حالة تعيين قنصل فخري جديد يجري عملية التسليم والاستلام بين السلف والخلف وفق الترتيب المنصوص عنه في المادة السابقة ويحتفظ كل منهما بنسخة من محضر التسليم والاستلام

١٩٥٦ / ٧ / ٢٦

الحسين بن طرول

بشاره غصيب	عمر طر	ابراهيم هاشم
وزير المالية والزراعة	وزير الداخلية والدفاع	رئيس الوزراء

سمعان داود	(...)	جميل التوتونجي
وزير الإنشاء والتعمير	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الصحة
والمواصلات	والتربية والتعليم	والشؤون الاجتماعية

عوني عبد المادي	أنور النشاشيبي
وزير الخارجية	وزير الأشغال العامة
والعدلية	

قرار رقم (١١)

صادر عن الديوان الخاص

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٥٦/٦/١٧ رقم ٣٩١٤/١/٣٨٢/٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير قانون رخص المهن رقم ١٤ لسنة ٩٥٢ وببسان ما اذا كان هذا القانون يوجب استيفاء رسم رخصه من فروع شركات النقل طبقا للفقرة (ب) من البند الثاني من الجدول الاول الملحق بهذا القانون ام ان الرسم الذي يتوجب استيفاؤه من هذه الفروع هو الرسم المنصوص عابه في البند ٢١ من الجدول المذكور .
وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ٩٥٦/٦/١٣ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة (ب) من البند الثاني من الجدول الاول الملحق بقانون رخص المهن تنص على ان يؤخذ رسم رخصة قدره خمسون دينارا من شركات النقل البري والبحري والجوي والتأمين والبيوت التجارية .

٢ - ان البند ٢١ من هذا الجدول ينص على استيفاء رسم قدره اربعة دنانير من جميع الاشخاص الذين يتعاملون مهنة لم يرد ذكرها في المواد من ١ - ٢٠ من هذا الجدول وهم غير معفيين بمقتضى الجدول (ب) الملحق بالقانون رقم ٥٣

٣ - ان الفقرة (ح) من المادة ٩ من قانون رخص المهن تنص على انه (اذا كان للشخص الواحد عدة محلات يتعامل في كل منها البيع والشراء فيؤخذ رسم مستقل عن كل محل .

ومن هذا النص الاخير يتضح ان كل محل من المحلات التجارية يعتبر مكلفا بدفع رسم مستقل عند الحصول على رخصة المهنة ولو كانت هذه المحلات تابعة لشخص واحد .

وحيث ان شركات النقل هي من الشركات التي تتعامل اعمالا تجارية فانها تخضع لهذه القاعدة العامة ويعتبر كل فرع من فروعها خاضعا للرسم المنصوص عليه في الفقرة (ب) من البند الثاني من الجدول الاول المشار اليه آنفا وليس للرسم المنصوص عليه في البند ٢١ منه .

وقد قرر الديوان مثل هذا التفسير فيما يتعلق بفروع المصارف في قراره الصادر بتاريخ ٩٥٦/١/١٧ رقم ٦ .
هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطالب تفسيرها .

صادر ١٩٥٦/٧/١٢

رئيس الديوان الخاص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين	رئيس محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	وكيل وزارة الداخلية
رئيس محكمة التمييز	ملي مسار	موسى الساكث	الياسر محوري	سعد جمعه
عز الدين المفتي				

هكذا من المأهول